ترامب يعود بلا صفقة ولا انتصار

قمّة شينزن.. أوهام الهيمنة الأميركية تسقط أمام واقع تعدّد الأقطاب

الوفاق/ شكّلت القمّة الثلاثية التي جمعت الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الصيني شي جين بينغ، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة شينزن الصينية محطة سياسية بالغة الأهمية في مسار التحوّلات التي يشهدها النظام الدولي، وعكست ملامح مرحلة جديدة تتراجع فيها قدرة واشنطن على الانفراد بقيادة العالم وفرض إرادتها على القوى الدولية.

فخلف المشهد الدبلوماسي والعبارات المعلنة عن السلام والاستقرار والتعاون، برزت دلالات سياسية تتجاوز حدود اللقاء نفسه، إذ أظهرت القمّة أن موازين القوى الدولية لم تعد تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بهامش الهيمنة السابق، أو فرض إرادتها وشروطها على الدول والقوى الدولية كما اعتادت، عبر أدوات الضغط والتهديد والعقوبات.

وتتجاوز دلالات هذه القمّة حدود العلاقات الثنائية والثلاثية، لتطال ملفات دولية وإقليمية شديدة الحساسية، من الحرب في أوكرانيا والعدوان على إيران وتداعياته على أمن المنطقة والملف النووي وأمن الطاقة والتنافس الاقتصادي والتكنولوجي، وصولاً إلى مستقبل النظام الدولي ومؤسساته. وهي ملفات تعكس حجم التحوّلات في موازين القوى.

كما عكست القمّة الحضور المتصاعد للصين وروسيا بوصفهما قوتين دوليتين تمتلكان هامشاً متزايداً من التأثير والقدرة على حماية مصالحهما ورسم خياراتهما الاستراتيجية بعيداً عن الإملاءات الأميركية.

إن الرسالة الأبرز لهذه القمّة هي أن العالم دخل مرحلة جديدة تتراجع فيها الهيمنة الأميركية، وتتكرّس فيها موازين قوى مختلفة. فزمن القطب الواحد يتصدّع، والعالم يتجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، تُصنع فيه القرارات وفق معادلات القوة والشراكة، لا بلغة الإملاءات الأميركية.

الإعلان النووي.. تعهدات سياسية بلا التزامات تنفيذية واضحة

على الرغم من الأهمية الرمزية لاجتماع القادة الثلاثة، فإن النتائج المعلنة جاءت دون مستوى التوقعات. فقد اقتصر «إعلان السلام» على التعهد بفتح حوار للحد من المخاطر النووية ومنع الانتشار، من دون تحديد جدول زمني أو أهداف واضحة لتقليص الترسانات النووية، أو الاتفاق على آليات تنفيذية ملزمة. وهذا يعني أن القمّة لم تنتج اختراقاً استراتيجياً في واحد من أخطر الملفات التي تهدد الأمن العالمي، بل اكتفت بتثبيت استعداد الأطراف للحوار، مع احتفاظ كل منها بأوراق القوة ومصالحها الاستراتيجية.

والأكثر دلالة أن واشنطن لم تتمكن من تحويل رغبة ترامب في إدخال الصين ضمن أي ترتيبات نووية جديدة إلى التزام صيني محدد. فبكين تدرك أن المطالبة بتقييد ترسانتها لا يمكن فصلها عن معادلات الردع والتوازن النووي القائمة، ولا عن حقيقة التفوق الأميركي والروسي في حجم القدرات الاستراتيجية. ومن غير المنطقي أن تقبل الصين بتقييد خياراتها الدفاعية من دون ضمانات متكافئة، أو أن تتحمل وحدها أعباء معادلة لم تكن طرفاً أساسياً في صياغتها.

إيران وأوكرانيا.. واشنطن تصطدم بحدود قدرتها على فرض التسويات

شكّل غياب أي تفاهم معلن بشأن إيران وأوكرانيا مؤشراً بالغ الأهمية إلى حدود النفوذ الأميركي. فترامب كان يطمح، على ما يبدو، إلى توظيف اللقاء مع موسكو وبكين لفتح مسارات تفاوضية تخدم أولويات واشنطن، سواء عبر دفع روسيا إلى تقديم تنازلات في أوكرانيا، أو عبر تحصيل مواقف صينية أكثر انسجاماً مع السياسة الأميركية تجاه إيران. لكن الوقائع التي أفرزتها القمّة لم تفضِ إلى تحقيق ما كانت واشنطن تسعى إليه.

في الملف الإيراني، تبدو الرهانات الأميركية على عزل طهران وإضعاف موقعها الإقليمي أكثر تعقيداً مما تقدّره دوائر القرار في واشنطن. فالحرب والضغوط الاقتصادية والعسكرية لم تنتج بالضرورة البيئة السياسية التي أرادتها الولايات المتحدة، بل ساهمت في تعميق إدراك القوى المنافسة بأن المواجهة مع إيران تتجاوز حدود العلاقة الثنائية، وترتبط بمستقبل التوازنات الإقليمية والدولية. كما أن موقع مضيق هرمز وأهميته للطاقة والتجارة العالمية يجعلان أي محاولة لفرض ترتيبات أحادية فيه محفوفة بتداعيات تتجاوز المنطقة.

أما أوكرانيا، فقد كشفت بدورها مأزق السياسة الأميركية. فترامب يريد تسوية سريعة يمكن تقديمها باعتبارها إنجازاً سياسياً، لكنه يصطدم بروسيا التي لا تبدو مستعدة للتخلي عن حساباتها الاستراتيجية تحت ضغط الرغبات الأميركية. وفي المقابل، تسعى أوروبا إلى منع واشنطن من احتكار مسار التسوية، خوفاً من أن تأتي أي صفقة على حساب مصالحها الأمنية وموقعها السياسي. وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معادلة لا تستطيع حسمها منفردة، ولا تستطيع فرض شروطها على أطرافها.

بكين وموسكو.. تقاطع المصالح في مواجهة الضغوط الأميركية

تكمن أهمية القمّة أيضاً في أنها أظهرت أن بكين وموسكو لا تنظران إلى علاقتهما مع واشنطن من موقع التبعية أو الحاجة إلى الاعتراف الأميركي، بل من موقع إعادة حساب المصالح وتوازنات القوة. فالصين، التي أثبتت قدرتها على مواجهة الحرب التجارية الأميركية باستخدام أوراق استراتيجية، لم تعد مستعدة لتقديم تنازلات مجانية مقابل تخفيف الضغوط. وقد أظهرت معركة المعادن النادرة والرقائق الإلكترونية أن الاقتصاد العالمي لم يعد ورقة أميركية خالصة، وأن اعتماد الصناعات الغربية على سلاسل الإمداد الصينية يمنح بكين قدرة فعلية على التأثير في القرارات الأميركية.

أما روسيا، فقد خرجت من سنوات المواجهة مع الغرب أكثر تمسكاً بحساباتها الاستراتيجية، وأقل استعداداً لتقديم تنازلات تنتقص من مصالحها. وهي تدرك أن استعجال ترامب الوصول إلى اتفاق بشأن أوكرانيا لا يعني بالضرورة امتلاك واشنطن الأدوات الكافية لفرضه. ومن هنا، فإن التقاطع الروسي الصيني لا يقوم بالضرورة على تطابق كامل في الرؤى، بل على إدراك مشترك بأن النظام الدولي الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة لم يعد حقيقة غير قابلة للمراجعة.

تكشف القمّة حدود النفوذ الأميركي، وتعثر رهانات واشنطن النووية والسياسية، مقابل صعود الصين وروسيا وتكريس معادلات دولية جديدة

واشنطن أمام مأزق الهيمنة.. أدوات الضغط تفقد فاعليتها

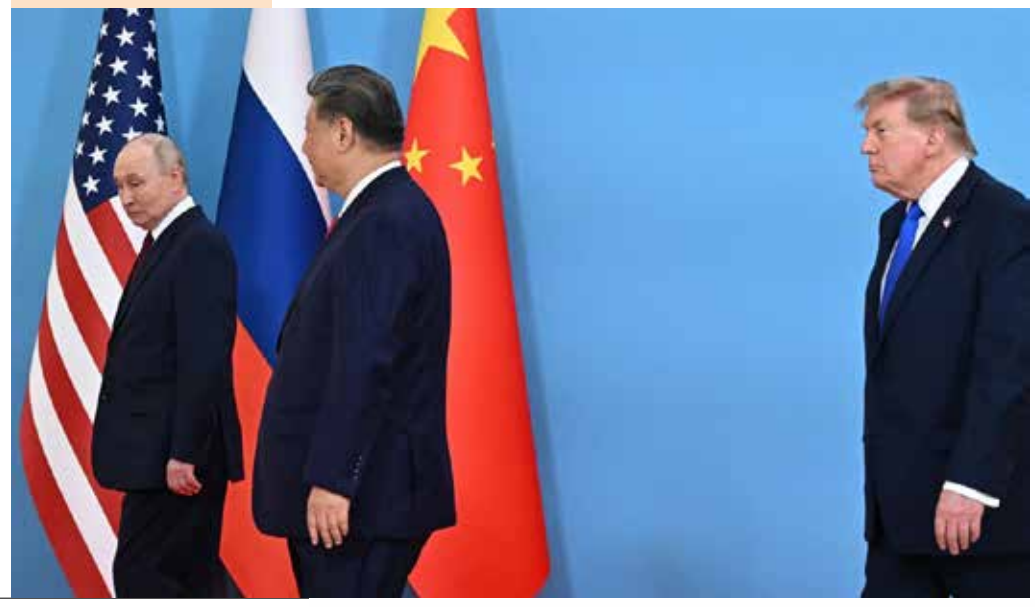
إن جوهر التحول الذي عكسته قمّة شينزن لا يكمن في إعلان جديد أو اتفاق تاريخي، بل في تغير طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى. فواشنطن اعتادت لعقود التعامل مع الأزمات باعتبارها فرصاً لإعادة إنتاج نفوذها، مستخدمة العقوبات والتهديدات العسكرية والضغوط التجارية والتحالفات السياسية. غير أن هذه الأدوات لم تعد تحقق النتائج المضمونة نفسها، بل بات الإفراط في استخدامها يدفع الدول المستهدفة إلى البحث عن بدائل، وتطوير أدوات مقاومة، وتوسيع شراكاتها الاقتصادية والاستراتيجية.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل التناقض في خطاب ترامب؛ فهو يتحدث عن السلام والاستقرار، لكنه يواصل التعويل على الضغط والتهديد باعتبارهما أساساً للتفاوض. وهذه المقاربة تكشف مأزقاً أميركياً عميقاً: الرغبة في الاحتفاظ بامتيازات الهيمنة القديمة، في وقت لم تعد فيه موازين القوى تسمح بممارسة تلك الهيمنة بالشروط السابقة.

شينزن ليست يالطا... لكنها تكشف تحوّلات النظام الدولي

ختاماً، لا يمكن اعتبار قمّة شينزن اتفاقاً لتقاسم النفوذ العالمي، ولا يجوز تشبيهها مباشرة بمؤتمر يالطا التاريخي؛ فالعالم اليوم أكثر تعقيداً وتعدداً في مراكز القوة. لكنها، في المقابل، تمثل مؤشراً واضحاً إلى أن زمن القرارات التي تصوغها واشنطن ثم تطلب من الآخرين تنفيذها يتراجع تدريجياً. خرج ترامب من اللقاء بإعلان سياسي محدود، من دون اختراق نووي حقيقي، ومن دون تسوية في إيران أو أوكرانيا، فيما حافظت الصين وروسيا على هامش مناورة واسع وعلى أوراق قوتهما الاستراتيجية.

والرسالة الأعمق التي حملتها القمّة هي أن العالم لم يعد مستعداً للانصياع التلقائي للإرادة الأميركية، وأن القوة لم تعد تُقاس فقط بحجم الترسانة العسكرية أو القدرة على فرض العقوبات، بل أيضاً بالقدرة على الصمود، وبناء البدائل، ومنع الخصم من تحويل تفوقه إلى إرادة سياسية نافذة. إنها ليست نهاية الولايات المتحدة كقوة دولية، لكنها بالتأكيد مؤشر على أفول مرحلة كان فيها البيت الأبيض يتصرف وكأنه مركز العالم وصاحب الكلمة الأخيرة في مصائر الشعوب والدول.



الاحتلال يوسّع عدوانه في وسط غزة.. توغّل عسكري ونسف منازل وتهجير آلاف الفلسطينيين

شنّ جيش الاحتلال الصهيوني عدواناً عسكرياً واسعاً في المناطق الشرقية لمخيّمَي النصيرات والبريج وسط قطاع غزة، عبر توغّل بري بالدبابات والآليات العسكرية، وقصف مدفعي وإطلاق نار كثيف، ما أجبر آلاف العائلات الفلسطينية على النزوح من منازلها تحت التهديد، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار.

وشملت العملية التوغّل في ثلاثة مربعات سكنية شمال شرقي المخيّمَين، تقطنها أكثر من ثلاثة آلاف عائلة، وإغلاق أجزاء من شارع صلاح الدين الرئيسي أمام حركة المرور. كما نفّذت قوات الاحتلال عمليات نسف استهدفت منازل ومنشآت فلسطينية شمالي النصيرات وشرقي مخيّم المغازي، مستخدمةً المتفجرات والطائرات المسيّرة من طراز «كواد كابتر»، ما خلّف دماراً واسعاً في الممتلكات والبنية التحتية. وبعد يوم واحد من التوغّل، أعلن جيش الاحتلال انتهاء عمليته العسكرية وإعادة فتح شارع صلاح الدين، فيما تراجعت آلياته من بعض المناطق، وعاد عدد محدود من الفلسطينيين الذين نزحوا خلال العدوان لتفقّد منازلهم وممتلكاتهم.

ويأتي هذا التصعيد في سياق الانتهاكات الصهيونية المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيّز التنفيذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بعدما واصل الاحتلال القصف والاغتيالات وتدمير الأحياء السكنية وتوسيع نطاق سيطرته الميدانية، بما يهدّد بتقويض الاتفاق وإعادة فرض التهجير على سكان القطاع.

وفي مواجهة العدوان، حمّلت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الاحتلال والإدارة الأميركية مسؤولية تداعيات التصعيد. كما دانت «حماس» موقف «مجلس السلام»، متهمةً إياه بمساواة الضحية بالجلاد، وتجاهل الانتهاكات الإسرائيلية، وتوفير غطاء سياسي للاحتلال لمواصلة عدوانه وجرائمه بحق الفلسطينيين.



غارات سعودية على صنعاء وتعز واستهداف قارب للنازحين

شنّ الطيران السعودي سلسلة غارات جوية، فجر الجمعة ٢٠ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠٢٦، استهدفت العاصمة اليمنية صنعاء ومحافظة تعز. وطالت الغارات الشركة اليمنية السعودية للصناعات المعدنية في مديرية معين، ومخزناً لإطارات السيارات في مديرية الثورة شمالي صنعاء، إضافة إلى غارتين استهدفتا مديرية الشمايتين جنوبي تعز.

كما استهدفت غارة جوية سعودية قارباً مدنياً كان يقلّ أكثر من ٢٥ نازحاً قبالة سواحل رأس العارة، أثناء توجههم من المنطقة إلى مديرية حيس، ما أسفر، وفقاً لوزارة الصحة في صنعاء، عن استشهاد ١٩ شخصاً وإصابة أربعة آخرين، معظمهم من النساء والأطفال، بينهم ثمانية أطفال وست نساء وخمسة رجال. وأدان المكتب السياسي لأنصار الله استهداف القارب، واعتبره جريمة حرب وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، مطالباً بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق ومحاسبة المسؤولين عن الهجوم. كما توعّد المكتب السياسي لأنصار الله بالرد على الهجوم في العمق السعودي، مؤكداً أن استهداف المدنيين لن يسقط بالتقادم. من جهته، حمّل مدير مديرية حيس المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية مسؤولية الصمت إزاء استهداف النازحين والمدنيين.



أخبار قصيرة



غارات للعدو الصهيوني على البقاع والجيش يتمسّك بتحرير الأرض

شنّ الطيران الحربي الصهيوني، الخميس، أربع غارات جوية استهدفت مرتفعات النبي شيت والتلال المحيطة ببلدتَي جنتا ويحفوفة في البقاع شرقي لبنان، في اعتداء جديد يشكّل انتهاكاً واضحاً للسيادة اللبنانية، ويؤكد استمرار الاحتلال في سياسة التصعيد والاعتداء على الأراضي اللبنانية.

وفي هذا السياق، وجّه قائد الجيش اللبناني، العماد رودولف هيكل، أمراً إلى العسكريين بمناسبة الذكرى الثالثة والثمانين للاستقلال، أشار فيه إلى أن المناسبة تحلّ في ظروف استثنائية، في ظل استمرار الاحتلال لأراضٍ لبنانية والاعتداءات التي تسفر عن سقوط شهداء وجرحى. وشدّد هيكل على أن استعادة السيادة على كامل الأراضي اللبنانية أولوية وطنية لا تراجع عنها.



حراك سياسي في أحياء فرنسا الشعبية قبيل انتخابات ٢٠٢٧

تشهد الأحياء الشعبية في ضواحي باريس تحركات سياسية متزايدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٢٧، وسط مطالب بتعزيز تمثيل السكان وإشراكهم في صنع القرار. وفي مناطق لا كورنوف وسان دوني ومونتروي، برزت مبادرات محلية يقودها ناشطون وسكان لمواجهة التهميش الاجتماعي وارتفاع الأسعار والعنصرية والإقصاء العمراني. كما تتجه مجموعات شعبية إلى تنظيم حملات احتجاجية وتحالفات سياسية للضغط على الأحزاب والمرشحين. ويأتي هذا الحراك في ظل انتقادات لدور القوى السياسية التي تستحضر سكان الضواحي خلال المواسم الانتخابية لجذب أصواتهم، من دون منحهم دوراً فعلياً في تحديد السياسات. ويطالب الناشطون ببناء قوة شعبية مستقلة تضمن استمرار تأثيرهم السياسي بعد الانتخابات، وعدم حصر مشاركتهم في صناديق الاقتراع.

ضربات روسية تستهدف منشآت الطاقة في كييف

شهدت العاصمة الأوكرانية كييف، فجر الجمعة (٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٦)، سلسلة انفجارات بالتزامن مع إعلان حالة التأهب الجوي، وسط تقارير روسية عن هجوم صاروخي استهدف منشآت للطاقة والبنية التحتية.

ونقلت قناة «SHOT» الروسية أن القوات الروسية استخدمت خمسة صواريخ باليستية على الأقل من طراز «إسكندر-إم»، استهدفت مواقع على ضفتي نهر دنيبر، مشيرة إلى اندلاع حرائق في مواقع القصف. كما أفادت القناة بشن هجمات بطائرات مسيّرة على مدينة كريفوي روغ ومواقع في مقاطعتي تشيرنيغوف وبولتافا. وتأتي الضربات في سياق العمليات العسكرية الروسية المتواصلة ضد أهداف تقول موسكو إنها مرتبطة بالبنية التحتية العسكرية واللوجستية الأوكرانية، رداً على الهجمات الأوكرانية المتكررة.